

## المحاضرة رقم 02:

### 2-أسس الحكم الرشيد (ركائزه):

#### 2-1-الشفافية:

رؤية كل شيء أي تداول المعلومات وتوظيفها والتي تمثل أهم المواد "سلطة سياسية شرعية".

المعلومات **les informations**: الموارد (البشرية، المالية، المعلوماتية) ووجودها بين أصحاب الاختصاص ضرورة من أجل الوصول إلى القرار الرشيد "الحكم الرشيد".

#### 2-2-الشفافية:

ليست كافية وحدها لتحقيق الحكم الرشيد ولكن هناك عنصر آخر مهم وهو المشاركة أي مشاركة كل قطاعات الدولة في الحكم.

هذه المشاركة التي تؤكد عليها لدينا "القطاع العام والقطاع الخاص"، ولدينا داخل الدولة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وكل هذه المنظومات يجب أن تعمل سويا من خلال ما يسمى بالمشاركة.

وهذه المشاركة التي في مضمونها هي حرية تبادل المعلومات، حرية اتخاذ القرارات وفق القوانين التي تخدم المصلحة العامة للمواطن، وكذلك حرية تبادل العلاقات والمعلومات ووجوب وجود رقابة بينة بين هذه المكونات.

هذه المشاركة القائمة على التكامل وليس على التنافس، وأيضا هذه المشاركة تنعكس إلى العلاقة مع الجمهور الذي له دور وذلك من خلال محطات استفتاء وتعديل في الدستور الذي يجب العودة فيه إلى الجمهور.

#### 2-3-المساءلة:

وهو معيار مهم جدا فإذا كان لدينا القدرة على المشاركة فسيكون لدينا القدرة على المساءلة، وإذا كان هناك شفافية فالأصل أن يكون لدينا القدرة على المساءلة أيضا.

وإذا كان هناك سيادة للقانون فالأصل أن يكون لدينا القدرة على المساواة، وهذه المساواة لا تسمح للفوضى ولا تسمح بعدم الطاعة للحاكم وإنما تسمح بتنظيم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس. هذا التنظيم القائم على أساس قنوات هذه الأخيرة يمكن للجمهور من خلالها جر الدولة لمساواة الحاكم.

### شروط المساواة:

**الرقابة:** وهي عين الجمهور "المواطن" ورقابته لذلك الجمهور هو أقوى وسائل وأدوات الرقابة قائم وفعال كأحد المعايير الهامة، لذلك نحن نتحدث عن الشفافية، ونتحدث عن مشاركة المساواة وهذا كله ضمن علاقة الحاكم بالمحكوم.

### 2-4- سيادة القانون:

أي أن القانون فوق الجميع ويطبق على الجميع، حديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)، هذا القانون الذي يعتبر بمثابة الضابط الذي يحكم على الجميع، ولا يفرق بين سائل ومسؤول ولا بين حاكم ومحكوم أي أن الجميع سواسية أمام القانون، فالدولة التي تطبق القوانين يمكن أن نقول عليها بأنها تتميز وتتصف بمعايير الحكم الرشيد، يعني وجود القدرة على المساواة لأنها وسيادة القانون مترابطان لدرجة كبيرة (مساواة = الحق / عدالة - الواجب).